**/ ضياء الدين ابن الأثير( ت637ھ ) .**

أشار إلى إطلاعه على جهود أبي هلال العسكري في علم البيان ويثني عليها بوصفه أحد الأئمة المشهورين في عصره، بقوله: " فشرعت عند ذلك في تطلبه والبحث في تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلاّ نهجته، ولا غادرت في إدراكه بابا إلاّ ولجته، حتى اتضح عندي باديه وخافيه، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه ، كأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، وأبي عثمان الجاحظ، وقدامة بن جعفر الكاتب، وأبي هلال العسكري، وأبي العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي، وأبي محمد عبد الله بن سـنان الخفاجي، وغيرهم ممن له كتاب يشار إليه وقول تعقد الخناصر عليه )) (1)

وابن الأثير بخطابه هذا يعلن بشكل واضح انكشاف اقوال أبي هلال العسكري في بحثه عن قضايا النقد الأدبي والبيان العربي الذي كان مثار اهتمامه، وموضع بحثه ودراسته .

**أ - الفصاحة والبلاغة :**

يصرح في هذه القضية بأن " هذا الباب متعذر على الوالج، ومسلك متوعر على الناهج ... وغاية ما يقال في هذ الباب "(2) مرددا ما ذكره العسكري " أن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي، يقال: أفصح الصبح، إذا ظهر" (3) إلا أنه يحاجج العسكري في عدم كشفه عن السر الذي يكمن وراءه، ويقدم إعتراضات على ذلك منها :

"أحدها / إنه إذا لم يكن اللفظ ظاهرا بينا لم يكن فصيحا، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحا.

الوجه الآخر/ إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص ... وليس كذلك بل الفصيح هو فصيح عند الجميع لا خلاف به بحال من الأحوال؛ لأنه إذ تحقق حد الفصاحة وعرف ما هي لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الوجه الآخر/ أنه إذا جيئ بلفظ قبيح ينبو عنه السمع ، وهو مع ذلك ظاهر بين ، وليس كذلك، لأن الفصاحة وصــف حسـن اللفــظ ، لا وصف قبح "(4) إلا أنه يعترف بعد اطلاعه على أقوال الناس

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) الجامع الكبير : 1-2 .

(2) المثل السائر : 1/ 64.

(3) م . ن : 1/ 64.

(4) م . ن : 1/ 64- 65.

في هذا المضمار؛ أن الحيرة قد ملكته، فلم يثبت عنده ما يعول عليه؛ لأنه أمر ملتبس عليه فيقول: " ولما وقفت على أقوال الناس في هذا الباب، ملكتني الحيرة فيها ، فلم يثبت عندي ما أعول عليه، ولكثرة ملابستي هذا الفن ومعاركتي إياه ، أنكشف لي السر فيه "(1). إلا أن انكشافه لم يخرج فيه عما كشفه العسكري من قبل، ونراه يعود إلى نقطة البداية؛ ليخبرنا بأن الكلام الفصيح " هو الظاهر البين "(2)، فيفسر معنى الظاهر البين بقوله :" أن تكون ألفاظه مفهومه، لا يحتاج في فهمها إلى استخراج من كتاب لغة، وإنما كانت بهذه الصفة؛ لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر دائرة في كلامهم ...فأختاروا الحسن من اللألفاظ فاستعملوه، ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه "(3)، وهذه النتيجة كان العسكري قد أسس لها، وحدد أطرها باشرح، والتفسير، والتبيين(4)، وهو بهذا يجيب على سؤال ابن الأثير القائل: " فإن قيل من أي وجه عرف علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى استعملوه، وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه" (5) جاءت إجابته : بأن الكلام إذا " كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره فج، ولا متكلف وخم، ولا يمنعه من أحد الأسمين شيء، لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف "(6).

أما البلاغة فقد أتبع العسكري في تعريفه لها بقوله : " أما البلاغة فإن وضعها في أصل اللغة من الوصول والإنتهاء، يقال بلغت المكان أذا انتهيت اليه، ومبلغ الشيء،منتهاه " (7)، وبذلك يجعل البلاغة شاملة عنده (للألفاظ والمعاني).

ويفرق ابن الأثير بين الفصاحة، والبلاغة غير وجه (الخصوص والعموم)، وهو أن البلاغة لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط أن يكون تركيبا، فقد جعله مناط التفاضل والتفاوت بين كلام وكلام؛ لأن التركيب أعسر واشق، لذلك خص الفصاحة ﺑ (اللفظ ) لأحتوائها على الوصف المختص بالفصاحة وهـو (الحـسن) أمـا البلاغـة فـلا تـحتوي هـذه الصــفة (المعنى) ؛لـخلوها من

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 65.

(2) م . ن : 1/ 65.

(3) م . ن : 1/ 65.

(4) ينظر : كتاب الصناعتين : 14-15.

(5) المثل السائر : 1/ 66.

(6) كتاب الصناعتين : 15.

(7) المثل السائر : 1/ 69.

المعنى المفيد الذي ينتظم كلاما(1)، وهو يؤكد ان معرفة الجودة والرداءة أو الحسن والقبح في نظم الكلام لا يمكن أن يقف عندها النحوي لانه إنما يقف على دلالة عامة للألفاظ على المعاني، في حين ان صاحب البيان أو الناقد الذي يُعنى بالوقوف على مظاهر البلاغة والفصاحة أقدر من النحوي لانه ينظر إلى نظم الكلام من وجهة دلالية خاصة تُعنى بالبحث عن مواطن الحسن والجمال في الأداء الفني للنص، لذلك نراه يقول إن موضوع البيان هو" الفصـاحة والبلاغة، وصاحبه يُسأَل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية. وهو والنحوي يشتركان في ان النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة. والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب، ألا ترى ان النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فانه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة " (2) .

ويؤيد ابن الأثير العسكري بأن " كل لغة من اللغات لا تخلو من وصفي الفصاحة والبلاغة، المختصين بالألفاظ والمعاني"(3)معطيا اللغة العربية مزية تنفرد بهاعن سائر اللغات وهي(الإتساع)(4). ولا ندري إن كان ابن الاثير يعرف لغة غير العربية؛ كي يطلق هذا الحكم، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون اعتزازا بالعربية بوصفها لغة القرآن الكريم؟

كان لبحث ابن الأثيرعن (فصاحة اللفظة المفردة ) عرض للحوشي من الأفاظ الذي أنكره ابو هلال العسكري، وعده سمة في إخلاء اللفظ من الفصاحة، فعرفها بقوله :"وهذا الكلام الذي نعده نحن في زماننا وحشيا لعدم الأستعمال... هو الغريب الذي يقل استعماله "(5)، وهذه الصفة تنفي صفة الفصاحة عنها لذا نراه يعود مرة أخرى ليؤكد ما نادى به العسكري ويقره بقوله: " وقد رأيت جماعة من مدعي هذه الصناعة يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يعز فهمه، ويبعد متناوله، وإذا رأوا كلاما وحشيا غامض الألفاظ، يعجبون به، ويصفونه باالفصاحة؛ وهو بالضد من ذلك؛ لأن الفصاحة هي الظهور والبيان؛ لا الغموض والخفاء " (6 ).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر : المثل السائر : 1/ 70.

(2) م . ن : 1/ 70 .

(3) م . ن : 1/ 70 .

(4) ينظر : م . ن : 1/ 70 .

(5) م . ن : 1/ 163.

(6) م . ن : 1/ 168.

أما في ضروب اللفظ التي حددها ابن الأثير وألزم الأديب السير عليها، فقد أحتذى فيها خطى العسكري، وهي أن تكون :

1- جزلة " ولست اعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشيا متوعرا ... بل أعني بالجزل أن يكون متينا على عذوبته في الفم ، ولذاذته في السمع "(1).

2- رقيقة " ولست أعني بالرقيق أن يكون ركيكا سفسفا، إنما هو اللطيف الرقيق الحاشية الناعم الملمس"(2).

فأجود الكلام عند أبي هلال الجديرة بالأحتذاء هو "ما يكون جزلا سهلا، لا ينغلق معناه، ولا يستبهم مغزاه ، ولا يكون مكدودا مستكرها، متوعرا متقعرا ،و يكون بريئا من الغثاثة عاريا من الرثاثة "(3) .

و بهذا لم يخرج ابن الأثير عن مفهوم العسكري إلا بأعتماده " المنطق" وسيلة لتحديد مفهومي (الفصاحة والبلاغة). فقد أحتذى إثره، وسار على خطى نهجه .

**ب - الصناعة الأدبية :**

لم يأت فيها بأفكار ورؤى تختلف عما خطه العسكري (للمبدع) من أسس ودعائم أوجبه الأخذ بها، والإعتماد عليها في خلقه العمل الإبداعي، فجعل أساس: " صناعة تأليف الكلام من المنظوم، والمنثور تفتقر إلى الآت كثيرة، فقد قيل: ينبغي للكتاب أن يتعلق بكل علم، حتى قبل كل ذي علم يسوغ إليه أن ينسب نفسه إليه، فيقول: فلان نحوي، وفلان الفقيه، وفلان المتكلم، ولا يسوغ له أن ينسب نفسه إلى الكتابة، فيقول فلان الكاتب؛ وذلك لما يفتقر إليه من الخوض في كل فن "(4)، واتفق معه بأن الطبع إستعداد فطري يهبه الله لمن يشاء من عباده؛ وذلك" إ ن ركب الله تعالى في الإنسان طبعا قابلاً لهذا الفن، فإنه يفتقر حينئذٍ إلى ثمانية أنواع من الآلات"(5)، عدها مــلاك كــل هــذا، وإذا لـم يكـن ثـم طبــع، فانـه لا تُغـني تلـك الآلات شـيئا(6)، وهو عمود العملية

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 168.

(2) م . ن : 1/ 169.

(3) كتاب الصناعتين : 163.

(4) المثل السائر : 1/ 7.

(5) م . ن : 1/ 9.

(6) ينظر : م . ن : 1/ 8.

الإبداعية الذي يتحكم في توجيه المبدع إلى نظمٍ أو نثرٍ، وهذا ما أشار إليه من قبل أبو هلال العسكري(1). وإذا لم يكن ثم طبع فانه لا تُغني تلك الآلات شيئا.. وبهذا يتفق ابن الأثير مع العسكري على جعل (الطبع( أساس العملية الإبداعية إلا أنهم يرون ضرورة صقله، وتهذيبه بالدربة، والتحصيل؛ فالطبع وحده ليس كافيا في إنتاج أدبي يبلغ مستوى الجودة والإحسان إذ لابد إذن من صنعة ترتقي بهذا الإنتاج لتهذبه وتثقفه.

وإذا كان(الطبع) معيارا لتمييز المبدع الحق عن مفتعل الإبداع، فإن الآلات المكتسبة - أي المعارف- ستكون معيارا للتمييز بين من تساوت حظوظهم من الطبع، فتأتي وتنبعث أهمية التحصيل والتسّلح بألوان الثقافة.

وقبل إطلاعي على الآلات التي عدها ابن الأثير تستوقفني هذه المفردة (آلة)، وما تحمله من دلالة، كان العسكري قد ذكرها، وجعلها الأساس في السير قدما لإنجاح العملية الإبداعية(2)، وهو ممن يميلون إلى مذهب الصنعة التي لا تفارق الطبع، وإنما تهذبه وتصقله.

وابن الأثير بهذا يؤيد العسكري بجعل (الأدب) صناعة مثله مثل الصناعات الأخرى، تحتاج إلى أدوات وآلات،" تشحذ القريحة، وتُذكي الفطنة "(3)، تصب في خدمة صاحب الصنعة، ويستطيع من خلالها إنجازعمله بكل مهارة وإتقان.وهي فكرة قديمة نجدها عند الجمحي على سبيل المثال حين يقول: " والشعر ثقافة وصناعة يعرفها أهل العلم بها " (4)

وعلى الرغم من إهتمام ابن الأثير بالطبع وجعله عنصرا فعالا في العملية الإبداعية، فإنه غير كاف في إنتاج أدب يبلغ مستوى الجودة والإحسان، فلابد من صناعة ترتقي بهذا الإنتاج، تهذبه وتثقفه، كي تعد أساسا مكملا لكل عمل إبداعي، فقديما جعلوا الشعر، والنثر في تزامن وجودي إذ نظروا في أغلب الأحيان إلى أن النثر أصل الإبداع الشعري، وبهذا الموقف فسروا زمن خلق الإبداع الشعري ذاهبين إلى أن المبد ع- الإنسان بصفة عامة- لا يفكر إلا نثرا؛ أي يبدع في البداية نثرا،ثم ينقل بعد ذلك ما يجول بخاطره من المعاني إلى الصياغة الشعرية، وهو ما صاغــه العسكــري بقـوله:" وإذا أردت أن تعمـل شعرا، فأحضر المعاني التي نظمها فكرك،

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر : كتاب الصناعتين :24، 140 .

(2) ينظر : م . ن : 140.

(3) المثل السائر : 1/ 69.

(4)طبقات فحول الشعراء : 1/ 5.

وأخطرها على قلبك، وأطلب لها وزنا يتأتى فيه إيرادها، وقافية يحتملها"(1). وهذا، كما مر بنا ما يراه ابن طباطبا .

وفن الكتابة صناعة واسعة، بحر لا ساحل له" إلا أ ن العرف فيما تقدم من الزمان قد خص لفظ الكتابة بصناعة الإنشاء، حتى كانت الكتابة إذا أطلقت لا يراد بها غير كتابة الإنشاء والكاتب إذا أطلق لا يراد بها غير كاتبها"(2) ؛ ولذلك سمى العسكري) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر) أي: النثر؛ ويريد كتابة الإنشاء، وسمى ابن الأثير كتابه بعده "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"يريد به كاتب الإنشاء أيضا، إذ أصبحت "الكتابة حرفة وصناعة تتعلم، وتنمو على أيديهم وكتبهم، كما أ ن لها أسسها وقواعدها التي قعدها أساتذة هذا الفن" (3)، لذا أدرك النقاد حاجة الكاتب إلى التسّلح بمختلف ألوان الثقافة.

ومن هنا كان ميل ابن الأثير إلى مذهب الصنعة، وهذا ما يتضح من خلال وضعه ثماني الآت - كما سماها هو - وهي: "

1. معرفة علم العربية من نحو أوصرف.
2. معرفة ما يحتاج اليه من اللغة، وهو المتداول المألوف استعماله في فصيح الكلام غير الوحشي الغريب، ولا المستكره المعيب.
3. معرفة أمثال العرب وأيامهم .
4. معرفة الوقائع التي جاءت في حوادث خاصة بأقوام ... .
5. الإطلاع على تأليفات من تقدمه من أرباب هذه الصنعة المنظوم منه والمنثور، والتحفظ للكثير منه .
6. معرفة الأحكام السلطانية ... .
7. حفظ القرآن الكريم والتدرب باستعماله ... .
8. حفظ ما يحتاج اليه من الأخبار الواردة عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم ...، وهو مختص بالناظم دون الناثر، وذلك علم العروض القوافي الذي يقام به ميزان الشعر"(4).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) كتاب الصناعتين : 128.

(2) كتاب صبح الأعشى : 1/ 52.

(3) م . ن : 1/ 52.

(4) المثل السائر : 1/ 9-10 .

وعدها العدة والعتاد للكتاب، التي ينبغي أن يتزودوا منها، وهي الإطارالثقافي ذو الطابع الموسوعي الذي رسمه ابن الأثير للأديب بصورة عامة.

إلا أنه لم يخرج به عن التنبيهات والتوجيهات التي وجهها العسكري الى الكاتب محددا له ما يحتاج إليه في مكاتباته، مخبره بأن الكتابة الجيدة تحتاج الى الإغتراف من شتى منابع المعرفة(1)، وهي روافد تغذي فكر الكاتب؛ ليكون ذا ثقافة موسوعية، الأمرالذي يؤدي الى توسيع أفقه المعرفي ،ويجعله على بينة مما يبتغيه من الكتابة .

ويحدد ابن الاثير القوالب التي يصب فيها الاديب مادته وهي :

1- الإختيار . 2- النظم . 3- الغرض.

وعدها الأصل المعتمد عليه في تأليف الكلام من النظم والنثر،وهي القوالب نفسها التي عدها – العسكري- في صناعتيه (الكتابة والشعر)، و بهذا لم يخرج عن المسار العام الذي اختطه العسكري لصناع الأدب، فقد أتبع هديه وسار على نهجه، حتى في غرضه التعليمى، والإرشادي نراه يردد العبارات " وأعلم أنه يجب على الناظم والناثر أن يجتنبا..، فتأمل هذه الآيات..، أنظر هل فيها لفظة إلا وهي سهلة .. ، واعلم أن كل ما يسوغ أستعماله، أنظر كيف فعلت أنا في هذا... وأمض انت على هذا النهج، فإنه من محاسن هذه الصنعة " (2) .

و يستفيد من تنبيه العسكري الذي يؤكد فيه على مراعاة مقام المخاطبين، وذلك بما " ينبغي أن تستعمله في كتابتك، مكاتبة كل فريق منهم على مقدار طبقتهم وقوتهم في المنطق "(3)؛ ليؤكدا على ضرورة العناية بثقافة كل فريق في الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه الناثر ويكتب له، إذ يقول: "وبالجملة فإن صاحب هذه الصناعة يحتاج إلى التشبث بكل فن من الُفنون ،حتى إنه يحتاج إلى معرفة ما تقوله النادبة بين النساءِ، والماشطة عند جْلوةِ العروس ، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة، فما ظنك بما فوق هذا؟ والسبب في ذلك أنه مؤهل لأن يهيم في كل وادٍ، فيحتاج أن يتعلق بكل فن "(4) .

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر : كتاب الصناعتين : 140.

(2) المثل السائر :1/ 25، 32، 62، 63، 168، 170 ، 178.

(3) كتاب الصناعتين : 140. وتنظر الصفحات : 29، 31، 61.

(4) الوشي المرقوم في حل المنظوم : 48-49.

**ج - قضية السرقات :**

ويستفيد من آراء أبي هلال، بنقل رأيه في رفع الإتهام عن السارق بما سماه(حل المنظوم ونظم المحلول)، وجعل الحيلة الذهنية أساس التغيير، وإخفاء السرق؛ لأن " نثر الشعر لم يتعرض فيه إلى وجوه المأخذ، وكيفية التوصل إلى مدخل السرقات."(1)، مرشدا الشعراء بتوجيهه التعليمي إلى الطريقة الواجب اتباعها في الأخذ، وذلك " أن الفائدة منه إنك تعلم اين تضع يدك في أخذ المعاني، إذ لا يستغني الآخر عن الإستعارة من الأول، لكن لا ينبغي لك أن تعجل في سبك اللفظ على المعنى المسروق، فتنادي على نفسك بالسرقة، فكثيرا ما رأينا من عجل في ذلك فعثر، وتعاطى فيه البديهة فعقر، والأصل المعتمد عليه في هذا الباب التورية، والأختفاء بحيث يكون أخفى من سفاد الغراب، وأظرف من عنقاء مغرب في الأغراب " (2)، وطبعا في هذا ما يدل على إتقان الصناعة الشعرية، والأدبية ، وهذا لا يحدث إلا للحاذق الماهر، الذي يعتمد في إسلوبه المهارة، والذكاء في إخفاء المعنى المأخوذ، وستره، فيحكم له بالسبق إليه أكثرممن يمربه(3) .

وينقل ابن الأثير تقسيمات العسكري للمعاني جاعلا إياها على قسمين :

**الأولى/** مبتدعة، أي: " أن يبتدعه مؤلف الكلام من غير أن يقتدي فيه بمن سبقه"(4)، مقرا بأن "باب الإبتداع للمعاني مفتوحة الى يوم القيامة "(5).

**الثانية /** محتذاة، أي: " الذي يحتذى به على مثال سابق، ومنهج مطروق، فذلك جل ما يستعمله أصحاب هذه الصناعة،... إلا أنه لا ينبغي أن يرسخ هذا القول في الأذهان؛ لئلا يؤيس من ترقى إلى درجة الإختراع، بل يعول على القول المطمع في ذلك "(6).

وكذلك يردد ما شاع لدى معظم النقاد بوجود معان يشترك فيها الناس كوصف الجواد بالبحر أو الغيث أو غيرها من المعاني المشتركة المتداولة التي تتناقلها ألسنة الشعراء دون أن يتهم أحدهم بأنه سارق لها مادامت خواطر الناس تتشابه وذكاؤها متقارب في الأصل، فيقول : "من المعاني ما يتساوى الشعراء فيه، ولا يطلق عليه اسم الإبتداع لأول قبل آخر؛ لأن الخواطر تأتى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/362.

(2) م . ن :2/ 362 .

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 178.

(4) المثل السائر :2/ 312.

(5) م . ن :2/ 363.

(6) م . ن :2/ 347.

به من غير حاجة إلى إتباع الآخر الأول"(1) .

وبذلك يخرج ابن الأثير هذه المعاني من دائرة السرقة إلا إنه من ناحية أخرى يشدد على الفكرة، ويرى أن المعنى إذا كان متداولا مشتركا ومشاعا بين الناس، ويمكن أن تتوارد عليه الخواطر فانه لا يتسامح بأن تذكر الألفاظ أيضا ولو لفظة واحدة في نفس المعنى، ويقول مضيفا الى ذلك :" وكذلك يجري الأمر في غير ما أشرت إليه من معان ظاهرة تتوارد الخواطر عليها من غير كلفة، وتستوي في إيرادها، ومثل ذلك لا يطلق على الآخر فيه اسم السرقة من الأول"(2)، بل خص حكم السرقة في المعنى المخصوص - المعنى الخاص المنسوب إلى صاحبه - بقوله" وإنما يطلق اسم السرقة على معنى مخصوص"(3).

وبعد كل ذلك الطرح يصرح ابن الأثير برأيه العام في السرقات الأدبية الذي يؤيد فيه ما ردده العسكري:"بأن من أخذ معنى بلفظه، كان له سارقا "( 4)، إلا أنه يزيد عليه مبالغا بقوله:" والذي عندي في السرقات إنه متى أورد الآخر شيئا من ألفاظ الأول في معنى من المعاني ولو في لفظة واحدة، فإن ذلك من أدل الدليل على سرقته "(5)، فأخذ لفظة واحدة من المعنى دليلا على السرق أمر مبالغ فيه .

وهو بكل ما ذكر يقر بفضل العلماء السابقين، ومعالجتهم لهذه القضية – منهم العسكري وان لم يصرح باسمه – قائلا : " إن علماء البيان قد تكلموا في السرقات الشعرية، فأكثروا "(6)، مقرا بأنه ألف كتابا خاصا، مفاخرا بما أورده فيه، ويقسمه، ويفرعه، ويشعبه إلى أقسام، إلا أنه لم يبتعد في سيره عن النهج الذي أرتسمه العسكري (للأخذ) أثناء تتبعه للمعاني منها :

1. النسخ وهو: " أخذ اللفظ والمعنى برمته، من غير زيادة عليه، مأخوذا ذلك من نسخ الكتاب"(7)،أي إن الشاعر يأخذ اللفظ والمعنى كله، أو المعنى وأكثر لفظه، وهما ضربان:

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 363.

(2) م . ن :2/ 364.

(3) م . ن :2/ 364.

(4) كتاب الصناعتين : 177- 178.

(5) المثل السائر :2/ 365.

(6) م . ن : 2/ 365.

(7) م . ن :2/ 365.

**الأول /**" يسمى وقوع الحافر على الحافر "(1)، ويستشهد بنفس الشاهد الذي تمثله العسكري في الأخذ القبيح، وهو "قول أمرئ القيس :

وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد

وكقول طرفة :

وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل(2)

**الثاني/** "وهو الذي يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ "(3).

ب- السلخ وهو:" أخذ بعض المعنى، مأخوذ ذلك من سلخ الجلد الذي هو بعض الجسم المسلوخ"(4)، و يقسمه إلى إثنى عشر ضربا :

1-أخذ المعنى وإستخراج ما يشبهه، وهو " من أدق السرقات مذهبا وأحسنها صورة، ولا يأتي إلا قليلا"(5) .

2- أخذ المعنى مجردا من اللفظ، وهو "مما يصعب جدا ولا يكاد يأتي إلا قليلا"(6).

3- أخذ المعنى، ويسير من اللفظ" وهي من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق "(7) .

4- أخذ المعنى، وعكسه " وذلك حسن يكاد يخرجه حسنه عن حد السرقة "(8) .

5- أخذ بعض المعنى(9) .

6- أخذ المعنى، وزيادة معنى آخر عليه(10) .

7- أخذ المعنى، و إبرازه في عبارة أحسن من الأولى ،ويقر بأن" هذا هو المحمود الذي يخرج به حسنه عن باب السرقه "(11) .

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/371.

(2) م . ن :2/ 371.

(3) م . ن :2/ 373.

(4) م . ن :2/ 365.

(5) م . ن :2/ 374.

(6) م . ن :2/ 375.

(7) م . ن :2/ 376.

(8) م . ن : 2/ 379.

(9) ينظر : م . ن :2/ 381.

(10) ينظر : م . ن :2/ 382.

(11) م . ن : 2/ 386.

8- أخذ المعنى، وسبكه سبكا موجزا "وذلك من أحسن السرقات لما فيها من الدلالة على بساطة الناظم في القول، وسعة باعه في البلاغة"(1) .

9-أخذ المعنى العام، وجعله خاصا أو العكس" وهو من السرقات التي يسامح صاحبها"(2).

وابن الأثير في ضروبه السابقة يتبع مسارالعسكري التوجيهي للشعراء الذين أخذوا المعاني المطروقة ﺑ "أن يكسوها ألفاظا من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم ، ويوردوها في غير حليتها الأولى، ويزيدوها في حسن تأليفها، وجودة تركيبها، وكمال حليتها، ومعرضها ؛ فإذا فعلوا ذلك، فهم أحق بها ممن سبق " (3) .

10- أخذ المعنى وتوضيحه بمثال(4) .

11- إتحاد الطريق وإختلاف المقصد(5) .

يخرج ابن الأثير في ضربيه (العاشر والحادي عشر) عن باب السرقات، إذ تكاد تدخل دراسته في باب الموازنة، والمقارنة، والأمثلة التي عرضها منها : لمرثيتي أبي تمام، والمتنبي في طفل صغير، تدلل على صواب قولنا، فقوله :" وسأبين لك ما اتفقا فيه، وما اختلفا، وأذكر الفاضل من المفضول " (6).

ج- المسخ، وهو : " إحالة المعنى إلى ما دونه، مأخوذا من مسخ الآدميين إلى قردة"(7)، أي: " قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة، والقسمة تقتضي أن يقرن إليه ضده، وهوقلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة "(8).

وهذا الضرب، بشقيه وإن أختلف فيه ابن الأثير بطريقة عرضه، فإنه يوافق طرح العسكري في "قبح الأخذ" والذي ينبه فيه الشاعر " أن يأخذ المعنى، فيفسده أويعوصه، أو يخرجه في معرض قبيح وكسوة مسترذلة " (9) .

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 387.

(2) م . ن : 2/ 390

(3) كتاب الصناعتين : 177.

(4) ينظر: المثل السائر : 2: 390.

(5) ينظر : م . ن : 2/ 391.

(6) م . ن : 2/ 393.

(7) م . ن : 2/ 366.

(8) م . ن : 2/ 410 .

(9) كتاب الصناعتين : 206.

أما الشق الثاني من نقل المعنى أو أخذه وتشكيله في صورة أحسن فأن ابن الأثير يخرجه من باب السرقات بقوله: " هذا لا يسمى سرقة، بل يسمى إصلاحا وتهذيبا"(1)، وهو يتفق مع ما يدعي إضافته إليها قسمين هما :أخذ المعنى مع الزيادة عليه، والآخر:عكس المعنى إلى ضده(2).

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يعد ابن الأثير هذا الشق - قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة – من المعاني الممسوخة مقرا بأن القسمة تقتضي أن يقرن إليه ضده، لكنه برغم هذا الإقرار يتسلل إلى هذا الشق؛ ليسلب عنه تهمة السرقة وعده من الصنيع المستحسن؟

يتضح الجواب عند أبي هلال بشكل بين، وذلك بعده الأول من الأخذ المستهجن ضمن "قبح الأخذ". أما الثاني، فجعله مما ينتمي إلى " حسن الأخذ" .

والواضح أن نظرية السرقات عند ابن الأثير لم تقدم شيئا جديدا؛ لأنها أسست على قاعدة رصينة كان قد ثبت ركائزها أبي هلال العسكري في الباب السادس من صناعتيه في (حسن الأخذ وحل المنظوم ).

**د - الإيجاز، والإطناب، والمساواة :**

ذكر أبن الأثير أن أبا هلال العسكري كان أحد علماء البلاغة الذين أفردوا (للإيجاز، والأطناب، والمساواة) حيزا واسعا، نثر فيه بذور آرائه، وأفكار التي أينعت وأثمرت على يد العديد من النقاد الذين تلوه. فقد أيده، في عده البليغ من يمتلك مهارة (الإيجاز)، ويسيطرعلى فنيته، إذ يقول: " هو نوع من الكلام، شريف لايتعلق به إلا فرسان البلاغة، من سبق إلى غايتها وما صلى، وضرب في أعلى درجاتها بالقدح المعلى، وذلك لعلو مكانه وتعذر إمكانه "(3) مستندا بذلك على ما نقله العسكري من قول لأمير المؤمنين علي (عليه السلام): " ما رأيت بليغا قطا إلا وله في القول إيجاز، وفي المعاني إطالة "(4).

حد ابن الأثير الإيجاز ﺑأنه " حذف زيـادات الألفـاظ "(5)، وايضـا " دلالة اللفظ على المعنى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 411.

(2) ينظر : م . ن : 2/ 366.

(3) م . ن : 2/ 71.

(4) كتاب الصناعتين : 158.

(5) المثل السائر : 2/ 71.

من غير أن يزيد عليه "(1)، ولكي يوضح مفهومه أكثر راح يذكر ما هو ضد الإيجاز، وهو (التطويل) الذي عد إيراده في الكلام لا فائدة فيه، قائلا : " وهو أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه" (2)، وأكد هذا بقوله: "فاعلم أيها الناظر في كتابي هذا إن التطويل هو زيادات الألفاظ في الدلالة على المعاني ومهما أمكنك حذف شيء من اللفظ في الدلالة على معنى من المعاني فإن ذلك اللفظ هو التطويل بعينه" (3)، فالتطويل إذن في نظره نقيض الإيجاز والقياس فيه يكون بحذف جزء من كلام دون أن يتأثر المعنى، وذلك بخلاف الإيجاز الذي لا يمكن أن نحذف شيئا من الكلام فيه وإلا اختل المعنى وبطل الفهم.

إن تعريف - ابن الأثير- يستدعي منا وقفة، ففي نصه يجعل القسمة تدور بين (الإيجاز) و(المساواة ) بمفهومه العام المتعارف عليه ، وكأنه أراد أن يستبعد هذا المصطلح من هذه القسمة، فلا يعترف بوجوده إلى جانب (الايجاز والاطناب). وبين (التطويل): ويجعله نقيض الايجاز، أو ضده على الرغم من جعل (الإطناب) فصلا مستقلا له دلالة خاصة حين يجعله غير مرتبط بزيادة ألفاظ عن المعنى المقصود، وإنما يجعله ضرورة بتلك الزيادة التي هي جزء من الإداء التعبيري .

وما أجده في آراء ابن الأثير، أنه لم يعارض العسكري فيها إلا أنه ألبسها بعض المعاني، فحديثه : " أن مدار النظر في هذا النوع إنما يختص بالمعاني؛ فرب لفظ قليل يدل على معنى كثير ...ومثال هذا كالجوهرة الواحدة بالنسبة الى الدراهم الكثيرة " (4) يعي فيه أن الإيجاز تقليل الألفاظ وتكثيف المعاني، ويدل على ذلك بقوله: " ولهذا سمى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) الفاتحة أم الكتاب، وإذا نظرنا إلى مجموعها وجدناه يسيرا، وليست من الكثرة إلى غاية تكون بها أم البقرة وآل عمران وغيرهما من السور الطوال؛ فعلمنا حينئذ أن الأمر يرجع الى معانيها"(5).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 74.

(2) م . ن : 2/ 74.

(3) م . ن : 2/ 78.

(4) م . ن : 2/ 72.

(5) م . ن : 2/ 72.

وهذا برهان كبيرعلى معرفته الإيجاز بمفهومه المتعارف عليه وما له من مزية كبيرة في الكلام . أما جعله (التطويل) ضد (الإيجاز) يعود- بحسب رأينا- للأسباب الآتية :

**الأول /** أنه أراد أن يبين مكانة الإيجاز من الكلام البليغ؛ لكونه سلوكا محمودا ممدوحا.

**الثاني /** إبراز الصورة المعاكسة منه، وهو (التطويل) الذي هو عي في الكلام، فيكون " بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب "(1).

**الثالث/** تنبيه المتلقي - بإسلوب تعليمي- الى الطريق الصحيح، وقوله : " فقس على هذا المثال ما يجري مجراه من التطويلات التي إذا اسقطت من الكلام بقي على حاله لم يتغير شيء "(2).

الرابع / أنه بذل في الفصل بين (التطويل) و(الإطناب )، جهدا كبيرا؛ لشدة الشبه بينهما إذ صرح به قائلا : " هذا النوع من الكلام أنعمت نظري فيه، وفي التكرير، وفي التطويل، فملكتني حيرة الشبه بينهما طويلا "(3)، فالأول (التطويل) مذموم؛ لأنه يرد في الكلام دون فائدة، فهو عيب يسجل على قائله، أما الآخر (الإطناب)، فهو محمود؛ لفائده تضاف للكلام وتسجل لقائلها .

ولم يذكر ابن الأثيرللإيجاز أقساما غير القسمين اللذين ذكرهما العسكري في صناعتيه، وهما:

1. إيجاز الحذف: وهو ما يحذف منه اللفظ المفرد والجملة؛ لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ولا يكون إلا فيما يزاد معناه على لفظه(4)، فحذف كلمة مفردة أو جملة من الخطاب، من غير إخلال في الكلام هو أمر يسير يستشفه القارئ، ويفهمه من تقدير لفظ آخر تدل عليه الكلمات المحذوفة، أي: أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف، لذا نراه يقول: " والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف؛ فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة انه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب، ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن " (5)، والذي نراه بحذف المفردات يفرع منه أربعة عشر فرعا يمكن ذكرها دون تفصـيل، اشـترك فـي الكثير منهـا مـع أبـي هـلال العسـكري وهي : حذف الفاعل، الفعل وجوابه،

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) كتاب الصناعتين : 172.

(2) المثل السائر : 2/ 75.

(3) م . ن : 2/ 127.

(4) ينظر :م . ن : 2/ 78.

(5) م . ن : 2/ 81.

المفعول به ،المضاف والمضاف إليه، الموصوف والصفة، الشرط وجوابه، القسم وجوابه، لو وجوابها، جواب لما، جواب أما، جواب إذ، المبتدأ والخبر، لا، الواو(1). مبينا أثر هذا الحذف في بلاغة العبارة .

2- ما لا يحذف منه شيء (إيجاز قصر)، وهو نوعان :

**أحدهما**: ما ساوى لفظه معناه، ويسميه) التقدير)،وسماه العسكري والبلاغيون القدامى ﺑ (المساواة)، وعلى الرغم من أنه أخذ موقعا خاصا لدى ابن الأثير وإن اختلفت تسميته، فهوعنده الكلام " الذي يمكن التعبير عن معناه بمثل ألفاظ وفي عدتها "(2)

**والآخر :** ما زاد معناه على لفظه ويسمى) القصر)، وهذا القسم في التنبه له عسر؛ لخفاء ما يستدل عليه؛ فهو يحتاج إلى تأمل، وطول فكرة، وممارسة في علم البيان، وصار له خليقة وملكة،(3) ويقسمه على قسمين:

ا- ما يدل لفظه على محتملات متعددة، و يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها.

2- ما يدل لفظه على محتملات متعددة، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها(4) .

وفي كل ما قدمه - ابن الأثير- عن (الإيجاز) يتردد إلى ذهننا سؤال . وهو سبب حد ابن الأثير الإيجاز ﺑ" دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه "(5) وهو كما ذكرناه سابقا (المساواة )، وتكراره مرة أخرى فيما بعد، وجعله ضربا من الإيجاز سماه (التقدير)، مع علمه بدلالة الإيجاز، وموقعه من القول البليغ؟ وندلل على ذلك بما أورده من شواهد قرآنية و أبيات شعرية لشعراء كبار من عصور مختلفة أستدل بها على هذه الظاهرة الفنية - الإقتصاد اللغوي –(الإيجاز)، وما تعكسه من جماليات على الخطاب، وكذلك إتفاقه مع العسكري في قصر (الإيجاز) على الخواص، و(الإطناب) مما يشترك فيه (الخواص والعوام)(6) من الناس، فقوله: "إن فهم العامة ليس شرطا معتبرا في اختيار الكلام ... فالذي يجب توخيه واعتماده فهو أن يسلك

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر : المثل السائر : 96، 97 ، 99، 100، 104، 105، 106، 108، 109، 110، 111.

(2) م . ن : 2/ 114.

(3) ينظر : م . ن : 2/ 78.

(4) ينظر : م . ن : 2/ 114.

(5) م . ن : 2/ 74.

(6) ينظر : كتاب الصناعتين : 171.

المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني، بحيث لا تزيد هذه على هذه، مع الإيضاح والإبانة، وليس على مستعمل ذلك أن يفهم العامة كلامه "(1) يمثل له بأن " نور الشمس إذا لم يراه الأعمى لا يكون ذلك نقصا في أستنارته، وإنما النقص في بصر الأعمى حيث لم يستطع النظر اليه "(2). ويتضح لنا من ذلك ما يلي:

- اتباع ابن الأثير نهج العسكري في عده (المساواة) داخلة في فصل (الإيجاز)، وإن اختلف عنه بجعلها واسطة (3) بينهما- أي الإيجاز والإطناب- إلا أنهما اتفقا في جعلها داخلة في باب الإيجاز.

- ربما نظر ابن الاثير الى الكلام الذي يقصر لفظه على معناه (المساواة) أنه نوع من الإيجاز؛ لأن بعد تأمله، ومعرفة طريقة نظمه، وكشف أسرار تركيبه، يكشف عما يحمله من معان، يحكم عليه بأنه (إيجاز).

- وقف ابن الأثير في (الإطناب) - كما ذكرنا سلفا - وقفة تأمل أمام نظم الكلام وأساليبه(4) ، ذاكرا حده، وهو الزيادة في اللفظ على المعنى (لفائدة)، جاعلا القيد الأخير هو ما يميزه عن التطويل الذي هو زيادة أيضا في اللفظ على المعنى، لكن (لغير فائدة) (5)، وبهذا يتفق مع العسكري في عد الإطناب واديا من أودية البلاغة؛ لأن " الإطناب بلاغة، و التطويل عي "(6)، وهذا كلام أقره العسكري في صناعتيه بشكل واضح، وصريح مميزا بين الإطناب الذي عده بلاغة، والتطويل الذي عده عيا في الكلام . فكيف يخطئ ابن الأثير أبا هلال العسكري من غير أن يعرف مقصده، مصرحا بقوله: " إنه لم يميز بين الإطناب والتطويل: " ورأيت علماء البيان قد اختلفوا فيه؛ فمنهم من ألحقه بالتطويل الذي هو ضد الإيجاز، وهو عنده قسيم غيره، فأخطأ من حيث لا يدري، كأبي هلال العسكري، والغانمي، إن كتب الفتوح وما جرى مجراها مما يقرأ على عوام الناس ينبغي أن تكون مطولا مطنبا فيها، وهذا القول فاسد؛ لأنه إن عنى بذلك، إنها ذات معان متعددة، قد استقصى فيها شرح تلك الحادثة من فتح أو غير فذلك مسلم، وإن عني بذلك أنها

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 74.

(2) م . ن : 2/ 74.

(3) كتاب الصناعتين : 162.

(4) ينظر : المثل السائر : 2/ 127.

(5) ينظر : المثل السائر : 2/ 128-129.

(6) كتاب الصناعتين : 172.

تكون مكررة المعاني مطولة الألفاظ ،قصدا لإفهام العامة، فهذا غير مسلم... ويكفي في بطلانه؛

كتاب الله تعالى؛ فإنه لم يجعل لخواص الناس فقط ، وإنما جعل لعوامهم وخواصهم "(1) ويقر

لنا معلنا أن " الإطناب لا يختص به عوام الناس، وإنما هو للخواص كما هو للعوام" (2).

ربما غاب عن ذهن ابن الأثير مقصد العسكري؛ لأن كلام العسكري واضح، فقوله : " إن الكتب الصادرة عن السلاطين في الأمور الجسيمة، والفتوح الجليلة، وتفخيم النعم الحادثة، والترغيب في الطاعة، والنهي عن المعصية، سبيلها أن تكون مشبعة مستقصاة، تملأ الصدور، وتأخذ بمجاميع القلوب"(3)؛ وكونها مستقصاة يعني بها ( تستقصي بالشرح والتفصيل وليس بالتكرار ) أما قوله : (تملأ الصدور، وتأخذ بمجاميع القلوب ) يوجب فيه أن تكون العبارات أو الأشكال اللغوية مؤثرة في المخاطب،لا يتم ذلك إلا في الكلام البليغ (الإطناب) الذي عده العسكري بلاغة، وما دامت البلاغة "إنهاء المعنى الى قلب السامع، فيهمه "(4) إذن فكلام العسكري يتجلى في :

**الإشباع (بالإستقصاء ) + فهم المخاطب (بالعبارات أو الأشكال اللغوية) + إحداث التأثير ( تأخذ بمجاميع القلوب) = البلاغة (الإطناب)**

لا (التطويل)؛" لأنه سلوك يبعد جهلا بما يقرب(5)، والعسكري بهذا لا يقصد إفهام العامة من دون إحداث تأثير في المخاطب(6)، والعسكري على وعي تام ايضا بأن القرآن الكريم حاو (للإيجاز والإطناب)، والإطناب يشترك في معرفته (الخاص، والعام )، إذن فقراءه من (الخواص والعوام )، وهذا امر بديهي عنده لا يحتاج إلى إبانة أو توضيح. وهذه أسس نظر اليها العسكري في صناعتيه، فلا أجد من الصواب إتهامه؛ لعدم إكتمال الرؤية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 128.

(2) م . ن : 2/ 128.

(3) كتاب الصناعتين : 171.

(4) م . ن : 13.

(5) ينظر : م . ن : 172.

(6) ينظر : م . ن : 17.

**ﮬ - التشبيه، والإستعارة، والكناية :**

يتفق ابن الأثير مع العسكري بجعل (التشبيه) و(التمثيل)مترادفين في اللغة، إذ يقول: " وجدت علماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتمثيل وجعلوا لهذا بابا مفردا، وهذا باب مفردا وهما

شيء واحد لا فرق بينهما في أصل الوضع، يقال شبهت هذا الشيء بهذا الشيء، كما يقال: مثلته به "(1)، وهو بهذا يعتمد الأصل اللغوي لكلا (المصطلحين).

ولا يبتعد في حده للتشبيه القائم في عماده على مقارنة بين طرفين (مشبه) و(مشبه به) لعلاقة تجمع بينهما، بقوله: " هو أن يثبت للمشبه حكم من احكام المشبه به، فإذا لم يكن بهذه الصفة، أو كان بين المشبه والمشبه به بعد؛ فذلك الذي يطرح ولا يستعمل "(2) عن نظرة العسكري على أنه نوع من (االوصف) بأن ينوب أحد الموصوفين مناب الآخر، ولما كان كذلك فلا بد له حينئذ من أداة تربط بين طرفيه، وإن حذفت أحياناً للمبالغة في اقتراب طرفي التشبيه من بعضهما، ومحاولة إيهام المتلقي أن المشبه هو المشبه به(3)، ومن هذا القول توسع ابن الأثير في تقسيم تشبيهاته، إذ جعلها على قسمين:

**الأول / (مظهر)**، ويسمى أيضا بالتشبيه (المرسل).

**الآخر/ (مضمر)**، ويسمى التشبيه المؤكد، وراح يتوسع في شرحها وتوضيحها مبتدأ حديثه عن (المضمر)الذي يعده أفضل من (المظهر)؛ لأن" التشبيه المضمر أبلغ من التشبيه المظهر وأوجز؛ أما لكونه أبلغ فجعل المشبه مشبها به من غير واسطة أداة ؛ فيكون هو إياه... ، أما لكونه أوجز فحذف أداة التشبيه منه"(4)

ثم يقسمه الى خمسة أنواع بناءا على تقدير(أداة التشبيه) .

1- ما يقع فيه المشبه والمشبه به موقع (المبتدأ والخبره المفردين)، و أداة التشبيه إذا قدرت فيه كان ذلك ببديهة النظر.

2- ما يقع فيه المشبه موقع (المبتدأ ) المفرد والمشبه به موقع (الخبر جملة مركبة من مضاف ومضاف اليه )، وهذا القسم بدوره يأتي على نوعين :

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 388.

(2) م . ن : 1/ 417.

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 213.

(4) المثل السائر : 1/ 393.

1. إذا كان المضاف اليه معرفة، جاز لنا عند تقدير أداة التشبيه الإبقاء على المضاف اليه كما هو أو تقديمه على المضاف .
2. إذا كان المضاف اليه نكرة تعين تقديمه عند تقدير (اداة التشبيه )

3- ما يقع فيه المشبه والمشبه به موقع (المبتدأ والخبر جملتين)، وهذا القسم لا يكون المشبه به مذكورا فيه، بل تذكر صفته .

4- ما يرد فيه المشبه والمشبه به على وجه الفعل والفاعل .

5- ما يرد فيه المشبه والمشبه به على وجه المثل المضروب .

والقسمان الأخيران هما أشكل الأقسام المذكورة في تقدير أداة التشبيه إلى درجة يصعب تمييز التشبيه فيها (1) .

ويختلف ابن الأثير في خطابه عن التمييز بين (التشبيه) المضمر الأداة و(الإستعارة) مع العسكري الذي اختلطت عنده الصورة – حسب قول ابن الأثير- فيقول : " وهذا التشبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالإستعارة ولم يفرقوا بينهما، وذلك خطأ محض " (2)، وأشار الى أبي هلال العسكري صراحة في قوله: " ورأيت أبا محمد عبد اللة بن سنان الخفاجي رحمه الله تعالى قد خلط الإستعارة بالتشبيه المضمر، ولم يفرق بينهما، وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان، كأبي هلال العسكري ..."(3)، واعتمد في تعليل قوله على مبدأ (الحوار) بينه وبين من سبقوه، إذ خرج بنتيجة بعدما قدم فيه تقريرا مطولا(4) بأن " الفرق إذا أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه، والإستعارة لا يحسن فيها ذلك"(5)، أي: بمعنى أن تقدير(الأداة) في التشبيه لا يتغير عن صفته التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة، أما الإستعارة فتختلف في ذلك؛ لأن أداة التشبيه إذا قدرت فيها تغيرت عن صفتها التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة(6) .

ولا نؤيد ابن الأثير في إتهامه للعسكري بالخلط بين (التشبيه) المضمر الآداة و(الإستعارة)؛ لأنه – حسب ظننا - كان عـلى عـلم ومعـرفة بالفـرق بيـن التشبـيه المضمـر الأداة والـذي يحسـن

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر: المثل السائر : 1/ 388- 390.

(2) م . ن : 1/ 357.

(3) م . ن : 1/ 384.

(4) ينظر : المثل السائر : 1/ 357- 359.

(5) م . ن : 1/ 357- 359.

(6) ينظر : م . ن : 1/ 393.

إظهارأداة التشبيه فيه، والإستعارة التي لا يحسن فيها ذلك، وندلل على ذلك بما أورده من نصوص تثبت ذلك، منها: " قوله تعالى **:(( اعْلَمُوا** **أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْو ))** إلى قوله: **((** **ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ))**، والجامع بين الأمرين الإعجاب ثم سرعة الإنقلاب؛ وفيه الإحتقار للدنيا والتحذير من الإغترار بها "(1)، أنه تشبيه مضمر الأداة؛ لكون المنقول والمنقول له – حسب قول ابن الأثير- مذكور وهو (الحياة الدنيا) و(لعب ولهو)، إذ لم يخلطه العسكري بالإستعارة؛ لعلمه التام بهذا النوع من الإسلوب وهو(التشبيه) ولم يكتف بذلك، فقد عده " غاية في الجودة، ونهاية في الحسن "(2) وكذلك تصريحه بأنه قد يكون التشبيه بغير أداة التشبيه، ويكون من بديع التشبيه مثل لذلك بقول امرئ القيس :

**له أيطلا ظبي وساقة نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تتفل**

وهو على علم بأن إذ قدرنا(اداة التشبيه) فيه لا يتغير عن صفته التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة ،فالتقدير: ( له أيطلان كإيطلان ظبي ) و(وساقان كساقي نعامة) و(إرخاء كإرخاء سرحان ) وهذا الكلام – حسب قول العسكري – إذا لم يحمل على التشبيه فسد الكلام (3).أما الإستعارة فتختلف في ذلك إذ حدد أعمدة قوامها وهو ذكر (المستعار اليه) دون (المستعار)، بقوله: " ويقولون: ضحكت الأرض، أي أنبتت؛ لأنها تبدي حسن النبات كما يفتر الضاحك عن الثغر ويقال ضحكت الطلعة ..."(4)، وهو على علم بأنها (إستعارة) لا (تشبيه )؛ لأن " ذكر المنقول اليه دون المنقول، لا يحسن فيه ظهور أداة التشبيه، ومتى أظهرت أزالت عن ذلك الكلام ما كان متصفا به من جنس فصاحة وبلاغة "(5)؛ لأن أداة التشبيه أذا قدرت فيها تغيرت عن صفتها التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة.

ويؤيد ابن الاثير العسكري بأن" التشبيه إذا يجمع صفات ثلاثة:المبالغة، والبيان، والإيجاز"(6)، وهذه نتيجة أطبق عليها المتكلمون - حسب قول العسكري- من العرب والعجم، ولم يستغن أحد منهم عنه(7)، ولا يعترض معه ايضا عـند غايـة التشبـيه في الكلام التي عمادها تحقيق

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) كتاب الصناعتين : 215.

(2) م . ن : 215.

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 222.

(4) م . ن : 247.

(5) المثل السائر : 1/ 357.

(6) م . ن : 1/ 394.

(7) ينظر : كتاب الصناعتين : 216.

(الفائدة) إذ يقول : " أما فائدة التشبيه في الكلام، فهي أنك إذا مثلت الشيء بالشيء، فإنما تقصد به إثبات الخيال في النفس بصورة المشبه به أو بمعناه، وذلك أوكد في طرفي الترغيب فيه، أو التنفير عنه"(1)، والعسكري كان قد ترجم كلام ابن الأثير بشكل تطبيقي فيما عرض له من نصوص قرآنية(2).

يزين ابن الأثير خطابه الأدبي بشيء من النحو العربي، وربما تأثر في ذلك بعبد القاهر الجرجاني، ونراه يذكر للتشبيه محاسن بقوله: " واعلم أن محاسن التشبيه أن يجيء مصدريا؛ كقولنا أقدم إقدام الأسد، وفاض فيض البحر"(3)؛ ليجعل ذلك أحسن ما استعمل في باب التشبيه(4). إلا أنني لا أؤيد ابن الأثير فيما ذكره؛ لأن القرآن الكريم لم تقتصر تشبيهاته على ما جاء (مصدرا) فقط، وإنما جاءت تشبيهاته متنوعة حسب ضرورة الحال وكانت تشبيهاته في غاية الحسن والإبداع .

عارض ابن الأثير تصريح العسكري القائل: " والتشبيه يقبح إذا كان على خلاف ما وصفناه في أول الباب، من إخراج ... الكبير إلى الصغير"(5)؛ كونه " يشبه الشيء بما هو أكبر منه واعظم " (6)، ويذكر رأيه الذي يجد فيه صفة( السداد)عن آراء الآخرين، بقوله: " والقول السديد في بلاغة التشبيه هوما أذكره : وهو أن إطلاق من أطلق قوله في أن من شرط بلاغة التشبيه، أن يشبه الأصغر بالأكبر غير سديد"(7)، معللا رأيه " إن هذا قول غير حصر للغرض المقصود؛ لأن التشبيه يأتي تارة في معرض المدح، وتارة في معرض الذم، وتارة في غير معرض مدح ولا ذم، وإنما يأتي قصدا للإيضاح والإبانة، ولا يكون تشبيه أصغر بأكبر، كما ذهب اليه من ذهب"(8)، ويشترط في كون التشبيه بليغا عندما يكون المشبه به على وزن (أفعل)، فإن لم تقدر فيه لفظة( أفعل)، فليـس بتشبــيه بليــغ(9)، وهذا الكلام يغالط فيه نفسه – حسب ظني- ؛ لأنـه يسند

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 394.

(2) كتاب الصناعتين : 215.

(3) المثل السائر : 1/ 395.

(4) كتاب الصناعتين : 229.

(5) المثل السائر : 1/ 395.

(6) م . ن : 1/ 396.

(7) م . ن : 1/ 396-397.

(8) ينظر : م . ن : 1/ 397.

(9) - ينظر :المثل السائر:1/ 397.

بمثال بسيط : " زيد أسد، فقد شبهنا زيد بأسد الذي هو أشجع منه، فإن لم يكن المشبه به في هذا المقام أشجع من زيد الذي هو المشبه ... لا مبالغة فيه "(1). لكننا نتسأل أليس زيد أصغر من الأسد في الهيئة والقوة وكل الصفات التي أوجبت التشبيه بينهما ؟ . ثم يعود الى نقطة البداية التي انطلق منها، ليعرض في التشبيه المظهر الأداة نصا قرآنيا يوضح فيه تشبيه الصغير بالكبير، في قوله تعالى **:(( وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ))** إذ يعلق عليه قائلا : " وهذا تشبيه كبير بشيء أكبر منه؛ لأن خلق السفن البحرية كبير وخلق الجبال أكبر منه "(2) .

إذا ما الفرق بين كلام العسكري وكلامه في ذلك ؟ السفن كبيرة بحجمها؛ لكنها صغيرة إذ ما شبهت بالجبال الراسيات والغاية بينة من ذلك وهي التوضيح. ولا أخال العسكري قد غفل كلام ابن الأثير وإن كان الإلتواء يكمن في طريقة العرض لا في الجوهر؛ لأنه لا يعترض على هذا النوع؛ لكونه صادرا من (كبير الى صغير)، بل يعترض على ما بينهما من بعد في(المقاربة)(3)، فالعيب ليس بالتشبيه وإنما كما ذكرنا في حجم (المقاربة) بينهما. ويعمد إلى جعل التشبيه على أربعة اقسام :

1- تشبيه معنى بمعنى .

2- تشبيه صورة بصورة .

3- تشبيه معنى بصورة .

4- تشبيه صورة بمعنى .

وهذه الأقسام نفسها يفرعها إلى أربعة أخرى منها:

أ- تشبيه مفرد بمفرد .

ب- تشبيه مركب بمركب .

ج- تشبيه مفرد بمركب .

د- تشبيه مركب بمفرد (4) .

والعسكري كان في خطابه أكثر توسعا وعمقا، إذ بين أوجه التشبيه بشكل واضح ودقيق إستطاع أن يسجل تقدمه على ابن الأثير في هذا المضمار.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 397.

(2) م . ن : 1/ 397.

(3) ينظر: كتاب الصناعتين : 229.

(4) ينظر : المثل السائر : 1/ 397- 399.

وفي خطابه عن الإستعارة يختلف ابن الأثير فيه بإسلوب التقديم، والعرض إلا أنه يلتقي مع العسكري بعده " مشاركة بين اللفظين في نقل المعنى من إحداهما إلى الآخر كالمعرفة بين الشخصين في نقل الشيء المستعارمن إحدهما إلى الآخر"(1)، ومن ثم يبين الأصل اللغوي للإستعارة؛ بكونها مأخوذة من الإستعارة في الحقيقة، ونراه يقول: " أن الأصل في الإستعارة المجازية مأخوذ من العارية الحقيقية : وهي أن يستعير بعض الناس من بعض شيئا من الأشياء، ولا يقع ذلك إلا من شخصين بينهما سبب معرفة ما يقتضي استعارة أحدهما من الآخر شيئا وإذا لم يكن بينهما سبب معرفة بوجه من الوجوه، فلا يستعير أحدهما من الآخر شيئا إذ لا يعرفه حتى يستعير منه، وهذا الحكم جار في إستعارة الألفاظ بعضها من بعض " (2) .

وهذا التوضيح اللغوي يفهم من جوهره أن عملية الإستعارة لا تتم إلا بين متعارفين تجمع بينهما صلة ما ، وهذه الحقيقة أشار اليها العسكري من خلال تطبيقاته(3) ،إلا أنه عد الخروج من (الحقيقة التي هي أصل الإستعارة) اتساع في الإستعمال، إذ أشارمن خلال تحليلاته التطبيقية الى ما بين المعنيين (الحقيقي) و(المجازي) من صلة، إذا لا يستعار لفظ للفظ آخر إلا إذا كانت هناك صلة معنوية تربط بينهما، وما للإستعارة من فضل تنماز بها عن الحقيقة (4)، ونجده يصر على ضرورة البحث عن (الحقيقة)(5)، كقول امرئ القيس :

**وقد أغتدي والطير في وكناتها بمـنجرد قـيــد الأوابـد هـيكـل**

وفيها يبحث عن (حقيقة قيد الأوابد)؛لأن الهدف من البناءالإستعاري عنده الوصول الى (الحقيقة ). أما فضيلة عمل الإستعارة في كلام أو في (البناء) هو لتحقيق فائدة (6) .

أما ابن الأثير، فيقصر الحقيقة على (المجاز ) بعده " فرع عن الحقيقة، وإن الحقيقة هي الأصل، وإنما يعدل عن الأصل الى الفرع لسبب إقتضاه، وذلك السبب الذي يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز: أما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول اليه فـي وصف مـن الأوصاف، وأما أن

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 360 .

(2) م . ن : 1/ 360 .

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 242، 247.

(4) ينظر : م . ن : 240.

(5) ينظر : م . ن : 242.

(6) ينظر : م . ن : 240 .

يكون لغير مشاركة "(1) إذ أدرجهما تحت خيمة صناعية واحدة، وإذا أردنا التعبيرعن (شجاعة زيد ) بقولنا (رأيت أسدا) فقد عمدنا الى دلالة لفظة (اسد)، لتشمل حال(المستعار والمستعار له) والمستعار له المضمر يشترك في صفة إجتاز فيها صفته الحقيقية وهي (الشجاعة) و (الحقيقة) المتعارف عليها أن الأسد له من القوة ما يفوق قوة الإنسان، لذلك جاءت الإستعارة؛ لتكشف عن سعة (الزيادة في القوة) إذ اخترقت الحجم (الحقيقي)المتعارف عليه لقوة الإنسان العادية.

أتبع ابن الأثير اسلوب (المحاورة) الكلامية بينه وبين سابقية؛ ليشهد لنفسه وجه إختلافه عنهم، ومقدار استزادته لحجم الموضوع، محاولا تغليطهم ،مبينا وجه الغلط بما يقدمه من حلول -يعدها - منطقية وصائبة .

كان ابن الأثير أكثر ايغالا في خطابه عن الإستعارة من أبي هلال العسكري، إلا أن خطاب العسكري في الإستعارة لا يقل وزنا لما حوى من حجم المعلومات عما ذكره ابن الأثير فقد حد الإستعارة وبين الفائدة منها محددا الأصل الذي تبنى عليه الاستعارة والأسس التي تشترطها في هذا البناء، مقدما تطبيقات متنوعة من نصوص قرآنية وشعرية ونثرية ،إذ لا يكتف بالعرض بل عمد الى الشرح والإيضاح محاولا إبراز ما للإستعارة من جمال يفوق المعنى الحقيقي للكلام ؛ وذلك لما لها من تأثير قوي في نفس السامع. وهو بهذا العرض أجده قد أوجز وكثف من المعلومات إذ لم يطنب أو يسهب في عرض بنائه الإستعاري، فهو ناقد في عرضه للنصوص، بليغا في تقديمه المعلومة .

أما اسلوب الكناية والتعريض فقد جمعهما ابن الأثير تحت خيمة واحدة كما فعل العسكري إلا أنه اختلف عنه في التفريق بينهما مفتتحا كلامه عنهما بعتاب يخص علماء البيان – والعسكري واحد منهم-؛ لأنهم أدخلوا أحد القسمين في الآخر، ولم يفرقوا بينهما، ولم يضعوا الحدود الفاصلة، فذكروا أمثلة للكناية من التعريض وبالعكس، بقوله : " وقد تكلم علماء البيان فيه؛ فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر؛ فذكروا للكناية أمثلة من التعريض؛ وذكروا للتعريض أمثلة من الكناية، فمن فعل ذلك الغانمي، وابن سنان الخفاجي، والعسكري "(2)، وتمهيدا لتحديد مفهوم الكناية، يقـول:" إن الكـناية إذا ورد تجاذبها جانبـا حقيقـة

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 1/ 356.

(2) م . ن : 2/ 191.

ومجاز، وجاز حملها على الجانيبن معا"(1)، ودل على صواب قوله بما قدمه من أوجه تفسيرية لكلمة (اللمس) في النص القراني : **((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ))**(2) إذ حملها على (الحقيقة ) مرة وعلى (المجاز) مرة أخرى؛ والمعنى في الحالين تام وصحيح – حسب رأيه- لا خلل يعترضه (3).

ويصرح بأن الكناية ليست نوعا مستقلا عن المجاز، مبينا الفرق بين (التشبيه والكناية) و(الإستعارة والكناية)(4)؛ ليقر مصرحا وجه الإختلاف بينها معلنا أن الكناية:" كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز "(5)، وكما فرق بين إسلوبي (التشبيه والإستعارة ) ومقارنتهما بالكناية، فرق أيضا بين الكناية، والتعريض بما أفرده من كلام عن التعريض بأنه: " اللفظ الدال على الشيء عن طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي " (6)، ومن ثم يحدد هذه الفروق بما يلي :

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) المثل السائر : 2/ 193.

(2) النساء : 43.

(3) ينظر : م . ن : 2/193 .

(4) ينظر : م . ن : 2/ 193، 197.

(5) م . ن : 2/ 194.

(6) م . ن : 2/ 198.

|  |  |
| --- | --- |
| 1- كل لفظة دلت على معنى يجوز حمل على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة المجاز ولا المجازي.  2- إن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز.      3- الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا. | 1-اللفظ الدال على الشيء عن المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي، ولا المجازي.    2- دلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي .  3- التعريض يختص باللفظ المركب، ولا يأتي باللفظ المفرد البتة؛ والدليل على ذلك أن المعنى فيها لا يفهم من جهة الحقيقة، ولا من جهة المجاز؛ وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقبل يستقبل به اللفظ المفرد؛ ولكنه يحتاج الى الدلالة عليه اللفظ المركب ( 1). |

|  |  |
| --- | --- |
| الكناية | التعريض |

ولابن الاثير فضل في التوسع والإبانة المنطقية إلا إني أجد العسكري قد سبقه في ذلك؛ لعدة أوجه منها :

**أولا /** عد العسكري الإستعارة، والمجاز تحت خيمة واحدة، وهي: العدول عن الوضع الحقيقي للكلام، إذ عد البناء المجازي والإستعاري عماده (النقل)في المعنى من الأصل الحقيقي إلى المجازي، ويؤكد ذلك قول ابن الأثير عن المجاز:" لابد له من حقيقة نقل عنها؛ لأنه فرع عليها"(2)، والكلام نفسه يؤكده العسكري(3)؛ لأن كل كلام يؤسس لإيصال (حقيقة) محددة، ولولا هذه الحقيقة لما ميزنا بين بناء إستعاري أو بناء تشبيهي أو بناء كنائي، يأتي به الأديب في نظمه أو نثره؛ لتلاعب معين يتقمصه في إظهار حالته النفسية محاولا إشراك المتلقي في الغوص وراء البحث عنها واكتشافها .

ولا أخال العسكري لا يفقه هذه الهيكلية البنائية بين (الحقيقة والمجاز) بأنواعه؛ لأنه لم يخصص (النقل عن الموضـع الحقـيقي للإستعمـال ) للفـظ، وإنمـا خصها بكلمة (العبارة) .وأجـده

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(1) ينظر : المثل السائر / 2/ 198.

(2) م . ن : 2/ 194.

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 242.

يعني ( معنى الجملة)، ويدل على إثبات قولنا تعليقاته على النصوص القرآنية إذ يقدم المعنى الحقيقي للجملة، وبعد ذلك يطلق حكمه النقدي بأن الإستعارة والمجاز (أبلغ )؛ لما قدمته من فائدة كلامية اخترقت فيه الأصل الحقيقي للمعنى .

**ثانيا /** لم يختلف ابن الأثير فيما قاله عن (الكناية) عما ذكره العسكري، الذي حدها بشكل واضح وصريح، ومثل لها بفعل العنبري الذي أسند قوله، وكشف عن خبايا أفكاره، وقوله : ( أن يكنى عن الشيء) بمعنى أن يستره ويخفيه، و(يعرض به) بمعنى أن يدل عليه من طريق مفهوم إلا أنه يشترط الإخفاء بعدم (التصريح به)، وفعل العنبري في إرساله لقومه (بصرة شوك وصرة رمل وحنظلة) لها معنى حقيقي واضح وبين إلا إنه أسس على هذا المعنى (الحقيقي) معنى أخفاه وراءه وهو ( جاءتكم بنو حنظلة في عدد كثير ككثرة الرمل والشوك )، فالطريق المفهوم لهذا المعنى هو أن (الحنظلة) وهي (النبتة المرة) عرفت بإسمها قبيلة لقبوا ببني حنظلة، أما (صرة الرمل والشوك ) المعروف أن الصرة وهي (الكيس الصغير ) الذي يلم في داخله أشياء. والعنبري لم فيها دقائق الرمل والشوك بشكل لا يعد ولا يحصى، وهذا ما قصده العسكري بمعنى (التعريض به). وهل يخفى بعد ذلك على العسكري معنى كلمة (لامستم النساء ) بدلالتها الحقيقية، في قوله تعالى: **((أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ**  **))**؛ بكونها مصافحة الجسد للجسد؟ يجيب أبن الأثير بقوله:" إن الفهم يتسارع فيه الى الحقيقة التي هي مصافحة الجسد للجسد، وأما المجاز الذي هو الجماع؛ فإنه يفهم بالنظروالفكر،ويحتاج الذاهب اليه الى دليل؛لأنه عدول عن ظاهراللفظ"(1)، وهوما صرح العسكري به في تعليقه:" وملامسة النساء كناية عن الجماع"(2).

**ثالثا /** صحيح أن العسكري لم يفصل القول في التعريض مثلما فعل ابن الأثير إلا أنه فرق في تطبيقاته بين الكناية و(ما حسن منها وما قبح)(3)، يدلل بذلك على معرفته بأسلوب(التعريض؛ بوصفه اللفظ الدال على الحاجة عن طريق معلوم، وكيفية التأسيس لبنائه الذي يبتعد فيه عن الوضع الحقيقي والمجازي.

أجد ابن الأثير بتشريحه لموضوع الكناية، والتعريض على الرغم من توسعه في شرحها وبيان اقسامهما، وتفريقه الدقيق بينهما – الذي يحتسب له الفضل في جعل لكل واحد منهما منهجا خاصا يغاير الآخر – قد اعتمد على قبس العسكري الذي أضاء له ومن جاء بعده .

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

(1) المثل السائر : 2/ 196.

(2) كتاب الصناعتين : 334.

(3) ينظر : م . ن : 334.